# صعوبة تشغيل مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بالتوجيه الجامعي في الجزائر
## حالة خريجي العلوم الاجتماعية

# Difficulty operating higher education outputs and its relationship to university guidance in Algeria
## The Status of Social Sciences Graduates

**براهيمي ام السعود**
**جامعة الجلفة**
Messocio@Gmail.com

**تاريخ الاستلام: 16-09-2020** **تاريخ القبول: 26-10-2020** **تاريخ النشر: 15-12-2020**

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولةتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين صعوبة تشغيل مخرجات التعليم العالي والتوجيه الجامعي بعدما ارتفعت نسبة البطالة بين صفوف حاملي الشهادات الجامعية وهو الواقع الذي ينسبه أصحاب تخصص العلوم الاجتماعية بصفة خاصة، الى التوجيه الجامعي بصيغته المعلوماتية الذي لم يكن في البداية، في مستوى تطلعاتهم الى شعب وتخصصات علمية تستجيب لمتطلبات سوق العمل وللتحقق من مدى صحة هذا الافتراض، تم الاعتماد على عدد من المحللين وأصحاب الخبرة الذين أكدوا أن الاشكالية لا تكمن فقط في الاعتماد على المعلوماتية في التوجيه، بل كذلك في المعايير المعمول بها والتي لا يستفد منها الا أصحاب المعدلات العليا الذين تلبى رغباتهم في الالتحاق بالتخصصات العلمية التي تضمن القابلية للتوظيف مما يجعلهم يقترحون تنويع التخصصات المواكبة لتطور المؤسسات وحركية الاقتصاد.

**الكلمات المفتاحية:** التوجيه الجامعي، العلوم الاجتماعية، متطلبات سوق العمل، نظام "لمد".

**Abstract:**

The purpose of this article is to highlight the nature of the relationship between the difficulty for graduates to find a job and the university guidance system given the increasing unemployment rate among young graduates, particularly those from social sciences faculties, who put their index on the computerized guidance system which has not lived up to their ambition to access scientific fields which meet the requirements of the labor market. To verify this hypothesis, we relied on a number of specialists. Their conclusion is that the problem is not only at the level of computerization of the guidance system, but also, in standards which are in favor of baccalaureate holders with the highest averages, which allows them to access specialties that guarantee high employability. They all opt for a diversification of specialties in line with the evolution of the market economy.

**Key word**: university orientation, social sciences, labor market requirements, system L M D

**المؤلّف المرسل:** براهيمي ام السعود البريد الإلكتروني Messocio@Gmail.com

## 1. مقدمة:

أصبح التوجيه الجامعي هاجس الشباب الحاصلين على شهادة البكالوريا وذلك بسبب تخوفهم من عدم حصولهم على التخصصات التي يرغبون الدراسة فيها. فبعدما تعودوا على التوجيه المدرسي في الأطوار السابقة والذي كان يراعي رغباتهم وميولهم واهتماماتهم وقدراتهم، أصبح مصيرهم خاضعا للتوجيه الالكتروني الذي ينجز قوائم الخيارات المتوفرة ويفصل فيها. ويشتد أسفهم أكثر عندما يطلعون على التخصص الذي وجهوا اليه لمزاولة الدراسات العليا ويكتشفون في آخر المطاف، أنه من ضمن المسالك الدراسية التي لا تجد ما يقابلها في سوق العمل، على غرار العلوم الاجتماعية التي أصبحت تصدر سنويا دفعات هائلة من المتخرجين الذين ينتهي بهم الأمر الى الانضمام الى صفوف البطالين.

هذا الواقع المعاش يجعلنا نشكك في جدوى التوجيه عن طريق المعلوماتية والمعايير التي يعمل بها خاصة مع قلة عرض التخصصات التي تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق مما يؤدي الى صعوبة التشغيل واستحالته في أغلب الأحيان، بالنسبة لخريجي العلوم الاجتماعية.

نحاول فيما يلي التطرق الى هذا الموضوع من جوانبه التكنولوجية والبيداغوجية، بالاعتماد على نتائج دراسات ميدانية ومقالات ومؤلفات وطنية وأجنبية.

## 1- أهمية وأهداف البحث

### 1-1- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق الى موضوع التوجيه الجامعي عن طريق المعلوماتية الذي أصبح سبب المعاناة التي يعيشها خريجي التعليم العالي الذين لم يحصلوا على رغباتهم ويجبرون بالتالي على مزاولة دراستهم في تخصصات لا تناسب ميولهم وطموحهم ولا تستجيب لمتطلبات المستقبل المهني الذي أصبح يقوم على أساس المعارف العلمية والخبرة التقنية والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة وهي الكفاءات التي لا توفرها العلوم الاجتماعية مما يؤدي الى صعوبة تشغيلهم في ظل الشروط الراهنة.

### 1-2- أهداف البحث

- توضيح أسلوب التوجيه الجامعي والمشاكل المترتبة عنه،
- تسليط الضوء على واقع العلوم الاجتماعية في ظل نظام "ل م د" ،
- معرفة مدى العلاقة بين التوجيه الجامعي الالكتروني وصعوبة التشغيل بالنسبة لخريجي العلوم الاجتماعية.

### 1-3- اشكالية البحث

لا شك أن الهدف الأساسي من الاعتماد على التوجيه الجامعي عن طريق المعلوماتية، هو معالجة بطاقة الرغبات بالسرعة والدقة والموضوعية التي لا توفرها الا هذه التكنولوجيات الحديثة نظرا للعدد الكبير للحائزين على شهادة البكالوريا كل سنة. فنتائج المعالجة الالكترونية قد تستجيب للرغبات في بعض الأحيان، غير أنها قد تقف، عكس ذلك، حاجزا أمام طموح الكثير من الطلبة الجدد وتطلعاتهم الى الالتحاق بالمؤسسات المرموقة تلك التي تضمن شهادة لها قيمتها في سوق

العمل ويحصل ذلك بسبب توجيههم الى تخصصات مثل العلوم الاجتماعية التي لا تضمن دائما لمخرجاتها مستقبلا مهنيا يمكنهم من العيش الكريم والمساهمة بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ولذا فان السؤال الذي سنحاول الاجابة عنه هو: ما مدى صحة العلاقة بين صعوبة تشغيل خريجي العلوم الاجتماعية بالتوجيه الجامعي الالكتروني؟

## 2- مفهوم التوجيه

يعبر مفهوم التوجيه المدرسي وفق ما أشار اليه ( البسام،1972:144) [1] عن عملية حيوية تهدف الى مساعدة التلميذ على اختيار شعب التعليم الأكثر تناسبا مع ميوله وامكانياته وأن تكون عملية الاختيار ذاتية نابعة من ذات التلميذ وتستند الى تشخيص لقدراته واستعداداته وميوله واتجاهاته والى تحليل للفرص التربوية المتاحة له. فالتوجيه سواء كان مدرسي أو مهني أو جامعي، فإنه يستجيب لحاجة هامة نظرا للتعقيد المتزايد لعالم الشغل ومتطلباته المستجدة باستمرار.

و يعرفه (**guichard,2001 :18**)[2] باعتباره يتمثل في تقديم اقتراحات للتلاميذ فيما يتعلق بالشعب أو التخصصات المختلفة التي يمكنهم الالتحاق بها وفق اهتماماتهم وميولهم ومسارهم الدراسي السابق و شخصيتهم بصفة خاصة. ويشير الى أن أساليب التوجيه متنوعة لكنها تقوم على أساس حرية اختيار الطلبة ولهذا الغرض توجد جمعيات تسمح للطلبة باكتشاف مسالك دراسية لم يفكروا فيها من قبل. ويؤكد(**Felouzis,1994 :89**)[3] في هذا الصدد، أن شعب العمل المقترحة ينبغي أن تكون في ارتباط مباشر مع الاختيار المهني للمعني وتحديد هذا الارتباط لا يمكن اجراؤه الا في اطار مقابلة منظمة يقودها مستشار مهني وبهذا الشرط فقط يمكن للمعنيين الحصول على نصائح وجيهة ومناسبة لملامحهم ولميولهم مما يمكنهم من تحقيق طموحهم وأهدافهم المستقبلية.

لقد عرفت الدول الغربية حركات توجيه نشطة في المجال المهني خاصة بسبب الأزمة الاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى والتي نجم عنها انتشار البطالة والفقر مما استدعى آنذاك ضرورة اعداد اليد العاملة في الصناعة والمهن باختلاف طبيعتها وهو الواقع الذي دفع الى انشاء مكاتب خاصة بالتوجيه يشرف عليها أخصائيون من شأنهم الكشف عن القدرات الشخصية للأفراد ومدى توافقهم مع المهن الموكلة لهم. وتبعا للنتائج التي حققتها هذه العملية داخل الأوساط العمالية الشعبية، ظهر الاهتمام بالتوجيه المدرسي (**l'orientation scolaire**) على مستوى كل الأطوار التي شهدت تزايدا لعدد التلاميذ بعد انتهاج سياسة ديمقراطية التعليم التي تلتها سياسة اجبارية التعليم مع مطلع القرن العشرين. وقد اهتمت الدول العربية من جهتها بالتوجيه المدرسي ابتداء من منتصف القرن العشرين مع التركيز على المرحلة الثانوية التي تعتبر مرحلة تقرير المصير بالنسبة للطالب المصر على مواصلة دراسته واختياره للتخصص الذي يناسب قدراته وميوله والذي يحقق ازدهار مستقبله المهني.

## 2-1-التوجيه المدرسي والجامعي في الجزائر

### 2-1-1 التوجيه المدرسي

انتهجت المنظومة التربية في الجزائر سياسة التوجيه المدرسي وجزأرته بعد الاستقلال نظرا لارتفاع عدد المتمدرسين وضرورة تلبية متطلبات سوق العمل العمومي، وقد تم تحديد مهمة الموجه في القيام بإعداد ملفات خاصة حول التلاميذ، تتضمن التاريخ الدراسي ويحتوي على جوانب القوة وجوانب الضعف لدى كل تلميذ بالإضافة الى نتائج الاختبارات الفصلية والسنوية قصد رسم مسارهم الدراسي والمهني واختيار التخصص أو المجال الدراسي وفقا لنتائج تحصيلهم الدراسي والاختبارات النفسية المقننة التي طبقت عليهم بالإضافة الى مراعاة حاجات المجتمع وإمكانية المدرسة وذلك بالتعاون مع كل الموظفين من مدير ومختص اجتماعي ومعلمين(زروقي، 2008: 58).[4] وفي سنة 1980 وفي اطار الإصلاحات على مستوى النظام التربوي، تم تكليف مصالح التوجيه المدرسي بوضع برامج متعلقة بالامتحانات والمسابقات المدرسية والمهنية، يراعى فيها قدرات واستعدادات التلاميذ وتزامن ذلك مع إنشاء مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسيين ضمن 11 مديرية مكلفة بعدة مهام(وزارة التربية الوطنية، 1993: 10)[5] تتمثل في:

- وضع برنامج عام لمختلف الامتحانات والمسابقات المدرسية والمهنية مع ضمان السير الحسن لهذه العملية،
- وضع سياسة توجيهية يراعى فيها استعدادات التلاميذ ومتطلبات التنمية وذلك بالاتصال بعالم الشغل والمحيط الاجتماعي والتربوي،
- دراسة المهن ومناصب العمل تبعا للوسط الاجتماعي والمهني،
- تطبيق سياسة التوجيه المدرسي والمهني مع العلم أن هذه المديرية تتفرع الى ثلاث مديريات ومن بينها المديرية الفرعية للتوجيه المدرسي التي من مهامها:
- جمع الوثائق الضرورية التي تتعامل مع المهن والنظام الوطني للتكوين،
- تأمين الاعلام الضروري،
- دراسة توجيه التلاميذ تبعا لاستعداداتهم ولمتطلبات التنمية.

### 2-1-2- التوجيه الجامعي

يشترك التوجيه المدرسي والتوجيه الجامعي في هدف واحد وهو مساعدة التلميذ أو الطالب على شق طريقه نحو مستقبله المهني وفق ميوله وقدراته الشخصية والفكرية والبيداغوجية غير أنهما يختلفان من حيث الأسلوب والمعايير. فبينما يلجأ الأول الى تقييم مستشار التوجيه بحضور المعنيين، فإن الثاني يعتمد على معالجة بطاقة الرغبات بواسطة المعلوماتية بدون تدخل العنصر البشري وأكثر ما يبرر هذا الأسلوب هو الاعداد الهائلة للحائزين على شهادة البكالوريا سنويا خاصة وأن هذه الوسائل تضمن السرعة والدقة والموضوعية .

وقد تضمن المنشور الوزاري رقم 07 المؤرخ في 13 رجب 1432هـالموافق لـ 15 جوان2011، في هذا الصدد، تحديد القواعد العامة المطبقة في مجال التسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا حيث يستند التوجيه للتعليم والتكوين العاليين إلى ترتيب يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة المعايير،تتمثل في الرغبة المعبر عنها من طرف حامل شهادة البكالوريا،الشعبة والنتائج المحصلة في امتحان البكالوريا (المعدل العام للبكالوريا، التقدير، نقاط المواد الأساسية وقدرات استقبال مؤسسات التعليم والتكوين العاليين. وتتطلب المشاركة في الترتيب، في بعض ميادين التكوين، فروع التكوين والأقسام التحضيرية، معدلات عامة دنيا للبكالوريا ولا تمنح هذه المعدلات الحق، آليا، للتسجيل النهائي.

يتم هذا الترتيب إما على أساس المعدل العام المحصل عليه في امتحان البكالوريأو على أساس المعدل الحسابي بين المعدل العام للبكالوريا وعلامات بعض المواد.إضافة إلى الشروط السالفة الذكر، فإن الالتحاق ببعض الفروع مشروط، حسب الحالة، إما بالنجاح في مسابقة، أو اختبار كفاءة، أو القبول إثر مقابلة شفوية أمام لجنة.

**أ– التسجيل الأولي**

يتم التسجيل الأولي والتوجيه والطعون لحاملي شهادة البكالوريا الجدد على الخط حصريا، وللقيام بهذه العمليات تم تخصيص موقعين للأنترنت، لفائدة المعنين.

بالنسبة للحاصلين على شهادة البكالوريا الموجهين الى النظام الجديد "ليسانس–ماستر–دكتوراه" تقدم لهم بعض التوضيحات يتم من خلالها تحديد:

- رموز ميادين أو فروع التكوين،
- ميادين أو فروع التكوين،
- مؤسسات التعليم والتكوين العاليين التي تضمن ميدان أو فرع التكوين ،
- الدوائر الجغرافية التابعة لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم و التكوين العاليين،
- شعب البكالوريا المرتبة حسب الأولويات التي تخول الالتحاق بميادين أو فروع التكوين،

قواعد الترتيب والشروط البيداغوجية الإضافية للتسجيل الأولي كما يحدد كيفية المشاركة في الترتيب قصد التسجيل الأولي في ميادين أو فروع التكوين.

ونفس التوضيحات تقدم بالنسبة للتسجيل الأولي والتوجيه فيالفروع ذات التسجيل الوطنيوالأقسام التحضيرية والأقسام التحضيرية المدمجةوالمدارس. (المنشور الوزاري رقم 07، 2011)[6]

أما عن كيفية التسجيل الأولي فينبغي على حامل شهادة البكالوريا، ملئ بطاقة الرغبات عبر الخط والمتوفرة في موقعالواب المخصص لهذا الغرض، مع مراعاة احترام القواعد العامة السالفة الذكر، كما يجب عليه أن يسجل في بطاقة رغباته وفقا لترتيب تنازلي وفي حدود الاختيارات العشر المسموح بها. ويتقلص عدد الاختيارات لدى الحاصلين على شهادة البكالوريا بتقدير "ممتاز" و"جيد جدا" لتصبح على التوالي ثلاث وخمسة خيارات مع احترام الفروع المقترحة ليلبى اختيارا واحدا من الاختيارات المعبر عنها.

ب- **المعالجة الالكترونية**

تتكفل المعالجة الوطنية الآلية بمجمل بطاقات الرغبات لحاملي شهادة البكالوريا الجدد التي تم ملؤها وإرسالها عبر الخط. ومن شأن هذه المعالجة، القائمة على الربط بين المعايير الثلاث للتسجيل الأولي والتوجيه، أن تؤدي إلى تلبية إحدى الرغبات العشر المعبر عنها من طرف كل واحد من حاملي شهادة البكالوريا الجدد.أما في حالة عدم تلبية أي اختيار من الاختيارات العشر، يقترح على حامل شهادة البكالوريا المعني توجيها نحو ميدان تكوين أو فرع تكوين. يتم عرض نتائج المعالجة الوطنية الآلية وجعلها في متناول حاملي شهادة البكالوريا على الموقعين المخصصين لهذا الغرض.

ومن خلال اطلاعه على أحد هذين الموقعين، سيتعرف حامل شهادة البكالوريا على نتيجة توجيهه ومن ثم ينبغي عليه التقدم إلى المؤسسة التي وجه إليها لإيداع ملف تسجيله وتسديد رسوم التسجيل واستلام وثائق تأكيد تسجيله الإداري والاطلاع على برمجة الدروس.( المنشور الوزاري رقم 07، 2011)[7]

**3- التوجيه الجامعي واشكالية المعلوماتية**

ينبغي الاعتراف أن حاملي شهادة البكالوريا يفضلون التوجيه نحو التخصصات الأكثر عرض لفرص العمل على غرار الدراسات في الطب والصيدلة وجراحة الأسنان وبعض الفروع التقنية التي عرفت في السنوات الأخيرة طفرة حقيقية مثل المعلوماتية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة. كما أن اختياراتهم تقع كذلك على بعض المؤسسات الجامعية المتخصصة والمعاهد والمدارس العليا ذات الشهادات المطلوبة في سوق العمل باعتبارها ضمان لجودة التعليم مثل المدرسة العليا للضمان الاجتماعي والمدارس العسكرية الكبرى. غير أن الالتحاق بمثل هذه المؤسسات التي تضمن التوظيف المباشر والترقية الاجتماعية، يتطلب معدلات عالية. وبالتالي فان المعدل العام بهذا الأسلوب، يبقى المعيار الأول الذي يسمح بالدخول الى هذه المدارس الكبرى.(**Hadjib, 2019**)[8] وينبغي الإشارة أيضا الى أنه زيادة على بطاقة الرغبات المدرجة خلال التسجيل الأولي، يأخذ التوجيه الالكتروني، بعين الاعتبار كذلك شعبة البكالوريا وطاقات الاستقبال للمؤسسات الجامعية التي هي نفسها تحدد عدد المقاعد البيداغوجية المتوفرة في كل شعبة إضافة الى المقاطعات الجغرافية. كما يجب التأكيد في هذا السياق، على أن الالتحاق ببعض التخصصات مثل الطب والبيولوجيا وكل الشعب المدرسة في المدارس العليا التي يشترط فيها حد أدنى للمعدل، تخضع لمبدأ العرض والطلب أي عدد المقاعد المتوفرة. وتشير بعض المعطيات الميدانية، أن حوالي ثلثي طلبة سنة أولى جامعي يضطرون لإعادة السنة بسبب صعوبة تأقلمهم مع البرامج الجديدة، وكذا مع التخصصات التي وجهوا إليها، في حين يختار آخرون التوجه إلى سوق العمل، نظرا لعجزهم على مواصلة التعليم العالي الذي يتطلب الاستعداد الفكري. وتعيد التسجيلات الجامعية الخاصة بالطلبة الجدد الحاصلين على شهادة البكالوريا إشكالية التوجيه الجامعي الذي يؤرق الأولياء، ويفسد في كثير من الحالات على الفائزين في هذا الامتحان المصيري فرحتهم، بسبب خيبة الأمل التي يشعرون بها فور اطلاعهم على التخصص الذي وجهوا إليه لمزاولة الدراسات العليا، وهي الإشكالية التي يرجعها المنسق الوطني للنقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي

والتقني(مريان،2015) [9] لمحدودية عدد المقاعد في التخصصات المطلوبة من بينها الطب والهندسة المعمارية والإعلام الآلي وكذا المدرسة الوطنية للإدارة، كما يضيف أن أزيد من 300 ألف طالبا يحصلون سنويا على شهادة البكالوريا وهو عدد لا يستهان به، يتطلب توفير الإمكانيات المادية والبيداغوجية الضرورية.

إضافة الى ذلك جاء في مقال نشره (**Rabhi, 2016** ) [10] في جريدة الوطن مفاده أن المشكل الحقيقي يكمن في انعدام الاستمرارية ما بين التوجيه المدرسي على مستوى الثانوية والتوجيه الجامعي الذي يعتمد على الحاسوب لمعالجة الرغبات، وهو ما يفسر حسب تقديره اتساع نسبة الراسبين بين طلبة السنة الأولى جامعي، مقترحا تنظيم مسابقة للالتحاق بالتخصصات الأكثر طلبا، بغرض عدم حرمان الطلبة الحاصلين على معدل عشرة من مزاولة الدراسة في التخصصات التي يرغبون فيها. كما يؤكدأن الإقصاء يدفع بالطالب إلى الرسوب وهجران مقاعد الدراسة، وأن التنسيق ما بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل أضحى أكثر من ضرورة بحكم أن حوالي60 **%** من الطلبة الجدد يعيدون السنة، ويختار آخرون مغادرة مقاعد الجامعة بصفة نهائية نحو سوق عملهش.

وفي نفس الاتجاه أكد رئيس اتحادية جمعيات أولياء التلاميذ (خالد، 2015) [11]، بأن أكبر مشكل أمام الجامعةيتعلق بالتوجيه عند معالجة رغبات الطلبة، منتقدا بشدة أن يجبر الفائز في شهادة البكالوريا على ملء استمارة التسجيل بكافة التخصصات المقترحة، ليتم فيما بعد إحالته على التخصص الذي وضعه في الرتبة العاشرة والأخيرة، وبالتالي فإن سوء التوجيه هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء الفوضى التي تعيشها الجامعة الجزائرية، وأن التوجيه السليم ينبغي أن يكون بداية من السنة الرابعة متوسط، بحكم أن الانحراف عادة ما يبدأ في السنة الأولى ثانوي. وعليه ينبغي مراعاة ميول واهتمامات التلميذ منذ مرحلة الابتدائي، وتدوين كل الملاحظات في بطاقية خاصة، يتم اعتمادها من قبل مجالس الأساتذة للفصل في الشعبة التي يوجه إليها عند بلوغه المرحلة الثانوية، لأن التوجيه الجامعي يجب أن يسبقه تحديد الأهداف المرجوة من ذلك، بما يساعد على تلبية رغبات الطلبة.

## 4- مفهوم العلوم الاجتماعية

يشير مصطلح العلوم الاجتماعية الى التخصصات الأكاديمية التي تهتم بالمجتمع وعلاقات الأفراد داخل المجتمع، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية وتعتمد هذه العلوم على المناهج الكمية والكيفية في بحوثها وعلى عدد من التقنيات في جمع البيانات. وعادة ما يستعمل كمصطلح للإشارة الى علم الانسان وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والجغرافيا والتاريخ وكل ما يتعلق بالمعلومات حول الانسان، كما توصف كذلك بأنها تلك العلوم التي تضم كل المواد العلمية التي يكون موضوعها مرتبطا بنشاطات وسلوك الكائنات البشرية حيث أنها تهدف الى تحليل تظاهرات المجتمعات سواء كانت مادية أو رمزية أي أنها تدرس وتهتم بكل ما هو خارج عن مواضيع العلوم الطبيعية وذلك أن الانسان له خصائص تتمثل في كونه يتمتع بالوعي والقدرة على تطوير تصورات مجردة يكون لها أثر على سلوكه

وهناك [12]. (**Loubet,2000 : 59**)

من يقسمها الى العلوم الخاصة بدراسة تطور المجتمعات مثل علم الآثار والتاريخ والديموغرافيا وتلك التي تتعلق بالتفاعل الاجتماعي مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم اللغة وينبغي كذلك الإشارة الى العلوم الاجتماعية التطبيقية مثل الحقوق والبيداغوجيا وأخيرا العلوم الاجتماعية المنضوية تحت مجموعة الانسانيات مثل العلوم السياسية والفلسفة وعلم الرموز وعلوم الاتصال (**Le Breton,2007 :470-490**)[13]

ان المكانة التي أصبحت العلوم الاجتماعية تشغلها داخل العالم المتطور تعود الى كونها تشكل خزانا من المعارف العلمية يتم وضعها في متناول البحث والدراسات حول القضايا المعاصرة الناتجة عن التحولات السريعة التي مست كل جوانب الحياة مثل التغير الاجتماعي، التغير المناخي، الاحتباس الحراري، العنف بشتى أشكاله، الإدمان على المخدرات الى غير ذلك من المواضيع الشائكة. يجري هذا في الدول التي تهتم بمجتمعاتها وبمشاكلها اليومية في حين أن أصحاب القرار في الوطن العربي الذي يعج بمثل هذه القضايا، لا يبالون بما تقترحه البحوث العلمية من حلول وهذا ما يؤكده (أحمد خليل،2011: 32) [14] عند قوله:" أن العلوم الاجتماعية غائبة ومغيبة داخل المجتمعات التي هي بالذات في حاجة اليها" بالإشارة الى الدول العربية وما تعانيه من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وثورات ليس لها مبررا الا بقاء هذه المجتمعات حبيسة الرمزية حيث لا وجود لها يذكر خارج الأيديولوجيا.فالفضاء العربيكما يضيف، هو في حاجة الى بحث علمي خال من الضغوطات والعراقيل التي تقف حاجزا أمام تطوره ذلك أنه لا مجال للتقدم بعيدا عن الروح النقدية والتعبير الحر.

### 4-1- واقع العلوم الاجتماعية في الجزائر في ظل نظام "ل م د"

ان التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عقب الاستقلال وضرورة رصد وفهم وتفسير العوامل الأكثر تأثيرا على واقع المجتمع الجزائري أدت الى الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والعمل بدراساتها العلمية بعيدا عن التفسير التقريبي والعام. غير أن هذه التوجهات الطموحة ما لبثت حتى تأثرت بقضية العلاقة بين التكوين في العلوم الاجتماعية وتنمية المحيط الاقتصادي خاصة بعدما أصبح المجتمع في مواجهة العديد من المشاكل المرتبطة بصعوبة التكيف مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي فرضتها العولمة. فنتيجة لهذا الوضع الجديد، ظهر شرخ بين برامج التكوين في العلوم الاجتماعية ومستوى الطلبة من جهة ومتطلبات المجتمع الحقيقية من جهة أخرى، مما أدى بالأخصائيين الى الدخول في نقاش موجه نحو ضرورة مراجعة سياسة التكوين في هذه الشعب لتجاوز الأشكال التقليدية المعتادة للوصول الى رسم الملامح العصرية للمحترفين في هذا المجال وذلك ما وعد به نظام "ل م د" المستعار من الدول الأنجلو سكسونية. (**Benguerna,2014 :62**)[15]

### 4-2- الهيمنة الكمية للعلوم الاجتماعية

ان عرض التكوين في العلوم الاجتماعية لا يزال موجودا اليوم وبقوة في كل مؤسسات التعليم العالي حيث انه بعد أكثر من أربعين سنة من التطور، وصل الى حد الهيمنة الكمية وذلك ما يمكن ملاحظته بالنظر الى عدد الطلبة المتزايد المسجلين على مستوى الجامعات منذ الإصلاحات الأولى بصفة منتظمة ومتصاعدة مع ارتفاع عدد الوافدين الى التعليم العالي. لقد سجل الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2018، ارتفاعا في نسبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية فاق كل التوقعات منذ ادراج النظام الجديد "ل م د"حيث تجاوزت نسبة النمو السنوي المتوسط 30 % تمثل داخلها العلوم الاجتماعية وحدها نسبة 20%. هذا الوضع الذي وصلت اليه الجامعة الجزائرية لا يعبر عن الأهداف التي سطرتها إصلاحات 1971 التي كانت تسعى الى بناء نظام جامعي موجه نحو التكوين التقني والتكنولوجي للاستجابة لحاجات المخطط الصناعي بين 1970-1980 (**Mers,2016**). [16]

لا شك أن الارتفاع المتزايد لعدد طلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية له أسباب موضوعية وعليه يمكن الإشارة الى نسبة النجاح الاجمالية في امتحان الباكالوريا لكن كذلك الى طريقة التوجيه انطلاقا من سنة 1990 بواسطة المعالجة المعلوماتية التي كان من المفروض أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات المترشحين بدلا من مراعاة العلامة التي تحصلوا عليها في المواد الأساسية في التخصص. وفي هذه الظروف أغلقت أبواب التكوين العلمي التقني أمام كل من لا يتحصل عن العلامة المطلوبة، هذه الأخيرة التي أصبحت في ارتفاع متزايد كل سنة ليتم تكريس انتقاء حقيقي أمام الجامعة. غير أن هذه الإجراءات لم تمنع بروز استراتيجيات تم تطويرها من قبل الطلبة من خلال محاولتهم اختيار تكوين في العلوم الاجتماعية والإنسانية من شأنه ضمان منصب عمل (**Madoui,2007 :149-160**). [17]

### 5- العلوم الاجتماعية وسوق العمل في ظل نظام "ل م د"

لقد مر نظام التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل تميزت بمجموعة من الإصلاحات تهدف في كل مرة الى الاستجابة لمتطلبات المحيط السوسيو اقتصادي الوطني إضافة الى مواكبة تطور العلوم والتكنولوجيا المستمر. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، الا أن بعض الاختلالات الوظيفية، خاصة أمام الطلب المتزايد على التعليم العالي، أخذت بالتراكم على مر السنين مما أدى بالجامعة الى التخلف نسبة الى ما يجري حولها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (**Gouati, 2009, 61-77**). [18]وعليهفان الوزارة الوصية باشرت في تحديد استراتيجية عقدية لتنمية القطاع والنهوض به خلال مرحلة 2004-2013 على ضوء تعليمات وتوجيهات مخطط تنفيذ اصلاح النظام التربوي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 2002/04/30 حيث تمثل المحور الرئيسي في انجاز وتنفيذ اصلاح شامل وعميق، يبدأ بتنصيب هندسة جديدة للدروس مع تحيين وترقية مختلف البرامج البيداغوجية الى المستوى المطلوب وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي (**Décret executif,2004**). [19]

وبناء على هذهالمبادئ، أصبح من المستعجل أن تمنح الجامعة الجزائرية كل الوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية التي تمكنها من الاستجابة لتوقعات المجتمع من جهة والانسجام مع توجهات التعليم العالي الجديدة في ظل العولمة وفق ما تم التعبير عنه في "بولونيا" سعيا الى أهداف معلنة تتمثل في خلق سوق مشتركة للشهادات لتسهيل حركية الطالب الجامعي وفي ذات الوقت خلق سوق مشتركة للعمل لتسهيل حركية الشهادات مع تطوير مفهوم القابلية للتوظيف. (**Benghebrit,2009 :189**)[20] وقد تم ادراج النظام الجديد في هذا السياق، كإصلاح مستحدث دخل حيز التنفيذ سنة 2004/2003 يهدف الى تحقيق تناغم بين نظام التكوين العالي والساحة الاقتصادية داخل وخارج البلاد، مما يجعله رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أساس البحث العلمي وبراءات الاختراع والابتكار وبالتالي تطوير قدرة خريجي الجامعة على مواجهة تحديات مجتمع المعرفة (**Dourari,2012**).[21] ولهذا الغرض تم تحديد العديد من الأهداف تعهدت الجامعة الجزائرية بتحقيقها أبرزها:(**Mers,2004**)[22]

- حركية الطالب الداخلية والخارجية (**la mobilité**)،
- *استقلالية الطالب في اختيار مساره التكويني(**l'autonomie**)،
- الابتكار البيداغوجي وإمكانية تلقي الدروس بالحضور أوعن بعد (**résentiel ou distantiel**
- تناغم التكوين ومرونته (**harmonisation et flexibilité**) ،
- وضوح المسارات التكوينية (**la lisibilité**) ،
- تحسين قابلية التوظيف (**l'employabilité**).
- أن المتمعن في أهداف نظام "ل م د "، يمكنه ملاحظة أنها لا تحمل في طياتها أي إشارة في اتجاه العلوم الاجتماعية بل أكدت على المبدأ الرابع الذي يحكم سياسة التعليم العالي في الجزائر وفق الإصلاحات الأولى وهو التوجه العلمي والتقني بعد الديمقراطية، الجزأرة والتعريب (تركي،1990: 158)[23] وعلى العموم يمكن الإشارة الى بعض العوامل التي تؤثر سلبا على التكوين النوعي في العلوم الاجتماعية أبرزها:
- أغلب مسارات التكوين احتفظت بنمطها الأكاديمي المعتاد نتيجة صعوبة انتقال الأساتذة من المسؤولية في إطار تعليم تقليدي يتميز بالمحاضرة الى مسؤولية التكوين في إطار فرق التكوين البيداغوجي النوعي،
- انعدام العلاقة بين الجامعة والمؤسسات (**université–entreprise**) الذي هو مبدأ التكوين بالتناوب الموصى به في إطار "ل م د" والذي تعمل به الدول الغربية، مما يحول دون اقتراح تكوين بطابع مهني معين (**Dahmane,2016**).[24]
- الدفعات الهائلة للطلبة الوافدين على الجامعة ومنطق التسيير الكمي مما يبقيها متمسكة بالممارسات البيداغوجية التقليدية لا سيما في شعبة العلوم الاجتماعية التي يوجد بها صعوبة في تنظيم المتابعة الشخصية للطالب ومرافقته

20

البيداغوجية وفي تحقيق الأنشطة التدريبية والخرجات الميدانية. وعليه فان العلوم الاجتماعية لا تزال منفصلة عن المجتمع وانشغالاته ومؤسساته، الذي هو موضوعها الأساسي(**Azouzi,2014**).[25]

**خاتمة**

لقد تبين من خلال هذه الورقة أن صعوبة تشغيل مخرجات التعليم العالي وبصفة خاصة خريجي العلوم الاجتماعية تعزى في الدرجة الأولى الى استعمال المعلوماتية في عملية التوجيه الجامعي حيث أنها تبرمج على أساس معايير وشروط قد تقف عائقا أمام تطلعات الكثير من الحائزين على شهادة البكالوريا حيث أنها توجههم الى تخصصات لا تستجيب لميولهم ولا لاهتماماتهم ولا تجد حتى ما يقابلها في سوق العمل مما يدفع نسبة معتبرة الى مغادرة التعليم العالي في السنة الأولى أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا لتحسين المعدل العام. أما الأهداف التي تعهدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتحقيقها من خلال تطبيق المسارات البيداغوجية الجديدة التي يمنحها نظام "ل م د" والمتمثلة في حركية الطالب الداخلية والخارجية، الاستقلالية في اختيار المسار التكويني، الابتكار البيداغوجي وإمكانية تلقي الدروس بالحضور أوعن بعد، تناغم التكوين ومرونته، وضوح المسارات التكوينية وخاصة تحسين قابلية التوظيف، تم تفجيرها بسبب عدم توفير الوسائل المادية والبشرية والبيداغوجية التي تضمن نجاح هذا النظام. وعليه فان إثراء دليل التوجيه الجامعي الالكتروني يصبح من أفضل الحلول لجعله مواكبا لمتطلبات سوق العمل من خلال إدماج شعب جديدة وتنويع التخصصات مع التركيز على ميزة المرونة حتى تستطيع مسايرة تطور المؤسسات والحركة الاقتصادية، ما دام الاعتماد على المعلوماتية أمر لا مناصه منه في عصر التكنولوجيا والرقمنة.

قائمة المراجع

1. البسام (ع)(1999)، **المدرسة الثانوية الشاملة**، دار المعارف، القاهرة، ص 144

2. أحمد خليل(خ)(2011) ، **مكانة العلوم الاجتماعية في العالم العربي**، جريدة الوطن العربي ، بيروت.

3. تركي(ر)(1990) ، **أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر.

**جرائد**

4. خالد(أ)، **سوء التوجيه وراء رسوب 60% من طلبة الجامعة، جريدة الشروق**، 2015/07/05

5. مريان(م)، **سوء التوجيه وراء رسوب 60% من طلبة الجامعة**، جريدة الشروق، 2015/07/05.

6. زروقي(ت)(2008)، **النظام التربوي في الجزائر، محاكاة نقدية لواقع التوجيه المدرسي**، د و ج، بن عكنون الجزائر،

*7. - Azouzi (S), Le LMD un nid de problèmes, El Watan le3/12/2014.*

*8. - Benguerna(M)، Présentation in les sciences sociales en Algérie. Genèse et pratiques, CREAD, 2011.*

*9. - Benghebrit(N) et al,(2009), Le système LMD en Algerie : De l'illusion de la nécessité au choix de l'opportunité*

*10. -Breton(D)(2007), Avoir une question à tout : Les sciences sociales, Revue du Mauss, n° 30.*

*11. Dahmane (L), Le LMD est d'abord une problématique pédagogique, Liberté, le 12/7/2016. 7-*

*12. Dourari (A) (2012), Hétéronomie du champ du savoir et effondrement du système éducatif en Algerie, Maghreb Emergeant, 12/9/2012.*

*13. Felouzis(F) (1994), Le collège au quotidien, Puf, Paris.*

*14. Gouati(A),(2009) , Reforme LMD au Maghreb, JHEA/RESA, Vol.7*

*15. Guichard(J)(2001),Psychologie de l'orientation, Dunod, Paris*

*16. Loubet (J.L)(2000), Initiation aux méthodes des sciences sociales, Ed L'Harmattan, Paris-Montréal*

*17. Madoui (M)(2007), Les sciences Sociales en Algerie, Revue sociologique et pratiques.*

*18. Mammeri (N), Un rapport met à l'index l'application du système LMD, El Watan le 28/06/2011.Décrets et rapports*

*19. - Décret exécutif n°04-371 du 21 nov. 2004 portant création diplôme de Licence nouveau régime.*

*20. Rapport mondial sur les sciences sociales, UNESCO, 2016. Rapport de la conférence sur le développement durable, ONU le 12 avril 2012.*

*21. - Note d'orientation du Mers portant, Mise en œuvre de la réforme des enseignements, Janvier,2004.*

*22. Statistiques, sources MERS, 2016.*

E-ISSN: 2602-6163

*Journaux*
*24-Hadjib(K), Fiches de vœux des nouveaux bacheliers : L'opération, clôturée demain, El MOUDJAHID.COM : Quotidien national d'information,23/07/2019.*
*25-Rabhi(A), Le Baccalauréat en Algerie, Un parcours heurté et inachevé, El Watan 15/09/2016*